الصباح AL-SABAH

وأيضا المزاعم بوجود تزوير في الانتخابات الماضية

الشاهين يطالب الحكومة بتوضيح موقفها تجاه حكم إبطال مجلس الأمة

طالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بالظهور وإعلان موقفها وردة فعلها تجاه حكم المحكمة الدستورية بإبطال مراسيم الحكومة بشأن حل مجلس الأمة، وأيضا المزاعم بوجود تزوير في الانتخابات الماضية.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «لما كان الحكم في الكويت ديمقراطيا السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا كما قرر الدستور الذي أجمعنا جميعا على احترامه والتزامه فإني أتابع بقلق بالغ واستياء عارم صمت الحكومة رغم مرور 4 أيام على حكم للمحكمة الدستورية أبطل مراسيم هذه الحكومة وألغى انتخاباتها وأعدم إرادة وتعبير المواطنين عن اختياراتهم الديمقراطية وأحدث ضجة وهزة وصدمة لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية ورغم ذلك هناك صمت حكومي مطبق فلا فعلا ولا قولا».

وتساءل الشاهين «ألا يستحق المواطن الذي تشكل الحكومات وتنتخب البرلمانات من أجل خدمته وحماية حقوقه توضيحا من هذه الحكومة؟ وألا تستحق الأمة مصدر السلطات جميعا بيانا وموقفا من هذه الحكومة؟».

وأضاف إن صمت الحكومة امتد إلى اتهامات أطلقت من داخل البرلمان بوجود تزوير واسع وعارم لإرادة الأمة، مبينا أن هذه الادعاءات والمزاعم لم تكن موجودة الشهور الخمسة الفائتة ولكنها تظهر الآن بشكل مريب بعد حكم المحكمة الدستورية.

وبين أن هذه الادعاءات تصل إلى وجود تزوير بآلاف الأصوات في انتخابات أشرف عليها القضاء وأدارتها الحكومة بالآلية ذاتها التي تمت فيها الانتخابات طوال عقود فائتة.

واعتبر الشاهين أن هذه الاتهامات خطيرة وأنها تمثل، إذا صحت، جرائم جنائية وجرائم أمن دولة مغلظة، مستغربا وجود صمت حكومي وعدم إبداء أي ردة فعل تجاه هذه الادعاءات ما زاد المواطن استياء وحيرة وإحباطا.

وشدد الشاهين على ضرورة أن تبادر الحكومة وتبين موقفها تجاه ما حدث من إلغاء لبرلمان وإرادة شعبية وتجاه اتهامات طالت الديمقراطية «التي هي نظام الحكم في الكويت».

وفي ختام تصريحه وجه الشاهين التهنئة إلى سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده والمواطنين والمقيمين بحلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله عز وجل أن يبلغنا هذا الشهر ويعيده علينا والكويت وشعبها العزيز ونظامها الدستوري بألف خير وصحة ومتانة.

أسامة الشاهين

أبوصليب يعلن استقالته من المجلس: نحترم أحكام «الدستورية» الشعب هو صاحب الحق في إعادة من يختاره

سعود أبوصليب

أعلن النائب سعود أبوصليب عن استقالته من مجلس الأمة، مؤكدا أن» أحكام الدستورية موضع احترام إلا أن الشعب هو صاحب الحق في إعادة من يختاره إلى قاعة عبدالله السالم عبر صناديق الاقتراع».

وأوضح أبوصليب في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاستقالة جاءت « نظرا لما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد في الآونة الأخيرة وتحديدا بعد حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس الأمة لسنة 2022 وعودة مجلس الأمة لسنة 2020 المنحل بالمرسوم الأميري».

وقال أبوصليب «بالرغم من احترامي لأحكام المحكمة الدستورية وأحكام القضاء الكويتي الشامخ بشكل عام إلا أن من يحدد عودة النائب إلى قاعة عبد الله السالم هو الشعب الكويتي عبر صناديق الاقتراع وليس حكم من المحكمة الدستورية».

وأضاف « لطالما احترمنا أحكام الدستورية واحترمنا المراسيم الأميرية ولكن هناك شعب يجب أن تحترم إرادته وعليه أعلن عن تقديم استقالتي من عضوية مجلس الأمة الحالي سائلا المولى أن يديم على الكويت نعمة الأمن والأمان».

«التقدم العلمي»: حريصون على دعم قطاع الأبحاث لتعزيز منظومة العلوم والتكنولوجيا

أكدت نائب المدير العام للبرامج الاستراتيجية في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتورة خولة الشايجي أمس حرص المؤسسة على توفير الدعم لقطاع البحث العلمي لتعزيز ودعم منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن المؤسسة بمناسبة اختتام فعاليات مؤتمر «البحث العلمي لجامعة الكويت 2023» بدعم وتمويل من المؤسسة والذي عقد 14 الجاري بالمركز الثقافي بمدينة «صباح السالم» الجامعية.

وقالت الشايجي إن دعم المؤسسة للمؤتمر جاء انطلاقا من توجيهات سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذي أولى اهتماما خاصا بالبحث العلمي ودعم المشاريع والأفكار الرائدة في الكويت.

وأضافت أن مشاركة المؤسسة في أعمال المؤتمر جاءت لتحقق أهدافها المتمثلة بأن تكون ركيزة لتحفيز ودعم العطاء العلمي والمعرفي في الكويت وحرصا على المساهمة في تطوير المفاهيم والأفكار التي من شأنها المشاركة في دفع عجلة التنمية في البلاد.

وأوضحت أن المؤتمر أتاح للمشاركين فرصا فريدة للتعلم من أقرانهم والتواصل مع الاختصاصيين من ذوي الخبرة والاطلاع على نتائج أحدث الأبحاث والتعرف على أفضل التجارب العالمية.

ولفتت الشايجي إلى أن مثل هذه الفعاليات تسهم في بناء القدرات وتدفع التقدم الوظيفي من خلال الإطلاع على أحدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا وابتكارات مبينة أن الجامعات تعد المحرك لبناء النظم المستدامة للابتكار من خلال مناقشة التحديات في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار.

وتضمن المؤتمر مجموعة من الندوات والمحاضرات وورش العمل التي تخدم المجتمع الأكاديمي وقد شاركت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في حلقة نقاشية بعنوان «ربط البحث بالتطوير والاستدامة برؤية كويت 2035» التي شهدت مداخلة من مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة عبدالله بوقماشة ومديرة إدارة البحوث بالتكليف دينا النقيب كمتحدثة بالحلقة النقاشية «التعاون البحثي الوطني».

ويعد مؤتمر البحث العلمي الذي تنظمه جامعة الكويت من المؤتمرات الواعدة التي يتم خلالها عقد العديد من الحلقات النقاشية الهادفة وعرض ما يقارب 300 ملصق بحثي من المشاركين من الكليات العلمية والإنسانية.

مؤتمر البحث العلمي لجامعة الكويت 2023

العبث بإرادة

هي ليست إرادة إلى أن تتأكد تلك الإرادة».

وذكر أنه توجه بسؤال برلماني تفصيلي إلى كل من وزيري العدل والداخلية، استفسر فيه عن نسبة المشاركة في جميع الدوائر، وفي كل دائرة على حدة من واقع كشوف لجنة الانتخاب.

وتابع أنه سأل أيضا عن وجود محاضر لعملية الفرز لا تحمل توقيعا للقائمين بها وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فما القيمة القانونية لهذه الورقة؟ وكم عدد المحاضر التي خلت من توقيعات المختصين بالتوقيع؟

وقال الوسمي إنه طلب في سؤاله كشف يوضح عدد اللجان التي بلغت نسبة الاقتراع فيها من 90 ٪ حتى 100 ٪ في جميع الدوائر، مع بيان اسم رئيس لجنة الانتخاب وأسماء أعضائها من دون مندوبي المرشحين لكل لجنة على حدة.

أضاف أن استفساراته شملت عدد المواطنين الموقوفين من التصويت – لأي سبب من الأسباب – في الانتخابات التي تمت في تاريخ 29/9/2022 في الدوائر الخمس مع تحديد الدوائر واللجان المقيد بها أسماؤهم.

وذكر الوسمي أنه طلب كشفا بأسماء من كسب الجنسية الكويتية وفقا لأحكام المواد 8–7–5–4 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ولم يمض على كسبهم الجنسية الكويتية عشرون سنة ميلادية، مع تزويده بالمستندات المؤيدة لإجابة السؤال وأي مستندات أخرى ذات علاقة.

وعلق الوسمي على بيان التيارات السياسية الصادر أخيرا متسائلا إنه يتحدث عن احترام إرادة الأمة والعودة إلى صناديق الاقتراع ، فلو عدنا إلى الصناديق فكيف ستجرى الانتخابات؟ ، أنتم تعلمون أنها ستجرى ضمن الإطار السابق الذي قبل مرسوم الضرورة ، فأين وجه الخلاف؟

أضاف : «لا مانع من العودة إلى صناديق الاقتراع بشرط وضع ضوابط للعملية الانتخابية، وضرورة معرفة التحريف الذي ورد في هذه القيود حتى لا تجرى الانتخابات وفق قيود لا تعبر عن حقيقة إرادة الناخبين».

وقال : «أود من كل نائب في مجلس 2022 يؤكد أن الرقم الذي حصل عليه صحيح بمن فيهم أحمد السعدون وسعود العصفور والنائب خالد المونس ، فهل أرقامهم صحيحة؟

وتساءل عن سبب الانزعاج من التحقيق في موضوع تزوير الانتخابات إن كانت تلك الأرقام صحيحة، مضيفا : «أتفق مع الجميع في أن إرادة الأمة يجب عدم العبث بها بأي صورة من الصور».

وطالب الوسمي الحكومة بإيضاحات، لأن الملف لن يغلق وسيتم التحقيق فيه احتراما لإرادة الأمة وقيمة رأي كل مواطن كويتي أدلى بصوته في الانتخابات، ، معتبرا أن «من يريد حل البرلمان الآن هو مشارك في التزوير ويريد الاستفادة منه بكل تأكيد».

وأكد أن العودة إلى الشعب كلام سليم لكن بعد أن يتم التحقيق في تزوير الانتخابات وإصدار قوانين لضبط العملية الانتخابية وبعد ذلك تجري الانتخابات، وأعرب عن اعتقاده بأن « مرسوم الحل يكفي أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء بمجرد تكليفه، وبين أن رئيس مجلس الوزراء يكلف من سمو الأمير ويجب أن يكون ضمن الحكومة نائب واحد، فلو رفض جميع النواب فلن تكون هناك حكومة، لكن رئيس مجلس الوزراء موجود ويرفع الأمر إلى سمو الأمير وهو من يقرر، إما أن يعفيه من منصبه أو يحل البرلمان وبالتالي تبرير المحكمة، هنا لا أساس له لأنه يكفي أن يكون رئيس الوزراء موجودا.

وبين أن « المحكمة الدستورية قالت في حكمها إن هناك نصا دستوريا، بأنه لا يجوز حل البرلمان للسبب نفسه مرتين متتاليتين، وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك سبب يبرر الحل، والمسألة ليست مزاجا شخصيا بينما رئيس مجلس الوزراء لم يحضر أمام البرلمان أصلا ويرفع كتاب عدم التعاون».

وأكد الوسمي أن «هذه العملية سيتم التحقيق فيها سواء بمجلس أو غير مجلس والمزورون سيتم كشفهم ، وعندما نعرف من زور وكيف زور نضع الآلية والضوابط للانتخابات»، معقبا إن «هذه اللخبطة لن تمشي».

وقال : «كل من عبث بإرادة الأمة سيعاقب»، متسائلاً : «كيف يتم الحصول على أرقام تتعارض مع قواعد المنطق، ومن صوت كل هذه الأصوات، ومن قام بالتزوير في هذا النمط فقد يزور في شيء أكبر، ونحن هنا في الكويت معتادون على مثل هذا الأمر».

أضاف : « نحن لسنا معنيين بهذا النمط من أنماط الإدارة الرديئة، نحترم مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم لكن لسنا معنيين بأن ندافع عن شخصيات اتهمت بعضها البعض علنا».

وقال الوسمي : «لا نقبل التهديد لا من صبي ولا من معزبه، فإلى أن ينتهي هذا التكليف سنقوم بمهمتنا كاملة، والتزوير أو التحقيق في تزوير الانتخابات سيتم رغما عن إرادة من قام بالتزوير وأدواته الرخيصة».

وأكد أنه «لا أحد يقدر على تعطيل الدستور، نحن لسنا صبيانا في بلدنا لأنه انقلاب على الدستور ويجب أن يقاومه كل مواطن، ولا نقبل التهديد بالتعطيل، ومن يعطل فليتنح عن أي وظيفة، والشعب لن يتحمل السوءات المتكررة لبعض عناصر الأسرة غير المحترمة».

أضاف : «احترمناكم ككيان وكأفراد وفيهم الصالحون والطيبون والشرفاء وعليكم أن تحترموا الشعب وإرادته وإياكم أن تعبثوا بإرادة الناس، هذا الشيء يتفق فيه المؤيد والمعارض، فلا يجوز لأي جهة كانت أن تعبث بإرادة الأمة».

وفي موضوع آخر نوه الوسمي بأن «ما تم في المجلس المبطل بشأن تشكيل لجنة لمراجعة ما يسمى بالتجاوزات المالية، وانتهت مدة عملها، فإن مكتب المجلس قرر تمديد عمل اللجنة إلى حين انتهائها من عملها».

وأعلن عن أنه سيتم توجيه الدعوة إلى النائب أسامة الشاهين وهو عضو في مكتب المجلس منذ عام 2016 حتى عام 2022، وكان قد تحدث قبل صدور الحكم وتحدث عن أن هناك فسادا في أعمال المجلس.

وقال : «إذا كان هناك فساد وأنت عضو الآن في مكتب المجلس فيفترض أن تحضر وتقدم مؤشرات الفساد، وتعلن في مؤتمر صحفي وتقول إن مرزوق الغانم فاسد وعبيد الوسمي فاسد وفلان فاسد وهذا هو الفساد حتى نحقق فيه».

وبين أنه تم توجيه الدعوة إلى الشاهين مرتين ولكنه لم يحضر، مجددا له الدعوة لحضور اجتماع مكتب المجلس اليوم الخميس، وتبيان مواضع الفساد، كاشفا عن أن « الشاهين سأل أحد المسؤولين عن بند المصروفات السرية لمجلس الأمة، على الرغم من أنه لا يوجد في مجلس الأمة بند للمصروفات السرية».

واعتبر أن هذا الأمر شبيه بمن اتهمه بتلقي مبلغ بقيمة 30 مليون دينار في فترة الانتخابات أمام العالم ولم يعتذر، وعندما صدر حكم بسجنه طلبوا التنازل عنه لأنه شاب، مؤكدا أنه كما أن هناك أناسا صالحين فإن هناك مجرمين والقانون وضع قواعد للجميع.

وقال الوسمي : « في ندوات الحوار الوطني طرحت خارطة طريق تفصيلية لكيفية المعالجة وإحداها فتحت كل ملفات الفساد واستعادة الأموال المسروقة، مبينا أن هناك أناسا استولوا على مئات الملايين منذ سنوات ولا يريدون أن يردوا دينارا واحدا، ومن الطبيعي أن ينزعجوا ولكن في المقابل غير منطقي أن يمرر المجتمع هذه المسألة».

ودعا المواطنين للتنبه الى الأدوات الرخيصة، ممن يقبضون ثمنا لتضليل الرأي العام وهم على استعداد لتعطيل أي مشروع تنموي مقابل 500 دينار فقط.

وذكر الوسمي إنه « خلال 3 أيام فقط في الفترة السابقة صدر 294 قرارا فيما يتعلق بالموانئ وغيرها».

وبين أن «هناك من توسط لنقل ابنته وصديقتها وجيرانهم وهو يقسم على احترام الدستور وقوانين الدولة، ومر هذه الأمر بهدوء ولم يثره أحدا».

وقال الوسمي : «5 شهور مرت سباتا عميقا وفجأة إما أن صديقنا يصبح رئيسا أو أننا نزعل، لا ما راح يصير لأن إرادة الأمة لا تقبل هذه النوعية، وهذا ليس دفاعا عن الأخ مرزوق وعنوانه معروف لمن لديه سوء تفاهم معه، فنحن معنيون بالمؤسسة وليس الأفراد ولكن لا أحد يستخدم هذه الأدوات».

وقال الوسمي: «المنطق يستدعي استقرار الحالة السياسية في الدولة وأن يكون هناك معيار للقبول بإرادة الأمة، وهذا ورد في برنامج عمل الحكومة، لضمان شفافية الانتخابات».

وشدد على أهمية «صدور قانون المفوضية العليا للانتخابات و التحقيق في تزوير الانتخابات والعبث في القيود الانتخابية، التي اعترفت بها الحكومة»، مضيفا «لو أجريت الانتخابات فسوف تجرى وفق القيود السابقة».

وذكر أن «التصويت بالبطاقة المدنية مؤقت، وهناك من لم يرد فتح موضوع تزوير الانتخابات، لأنه مستفيد من التزوير، ولذلك أقول ستفتح الملفات لمعرفة من زور وكيف زور حتى تمنع العملية المنهجية للتزوير».

وبين الوسمي» إذا عقدت الجلسات فيجب أن يكون الإجراء الأول هو التحقيق في نتائج الانتخابات، وهذه من المسائل الأولية التي تمكننا من إعداد قوانين للانتخابات تتفق مع رغبتنا في سلامة النظام الانتخابي».

أضاف إنه من ضمن هذه المسائل الاستشهاد بأول مرة رفعت الجلسات في 67 لأن وزيرا لم يحضر، مشيرا إلى أن الواقعة تتعلق بإجراء تحقيق، فأمر طبيعي في ظل عدم وجود الوزير المعني ألا يستكمل البند، فإذا جئنا في جلسة استجواب ومات الوزير، فما الحل؟

وبين أن « السيد أحمد السعدون أتى بهذه الممارسة التي أرى أنها نسف للقواعد الدستورية، وإذا كانت المسألة بهذه الطريقة فرئيس مجلس الوزراء يتصل هاتفيا على رئيس البرلمان ويقول له 4 سنوات لن أحضر الجلسة، فأي ديمقراطية هذه وأي مشاركة شعبية، هذا كلام ليس علميا».

وأكد أن» السوابق البرلمانية لا تلزمنا، فبالتالي كان لا بد من اتخاذ موقف، والمسألة ليست خصومة أو عناداً ولكنها ممارسة لصلاحياتي، فليس من المعقول أن صلاحية البرلمان في أداء وظيفته في التشريع والرقابة تتوقف على اتصال هاتفي من وزير».

وبشأن الحوار الوطني وعما إذا كان حياً وهل يمكن الاعتماد عليه، أجاب الوسمي» سواء كنت أنا أو غيري، فالحوار الوطني يجب أن يستمر بغض النظر عن الشخص الموجود».

وأكد أن» الحوار الوطني هو اجتماع سلطات القرار، الديوان الأميري طرف في القرار، ومجلس الوزراء والبرلمان، لتضع التصورات كاملة في الإشكال، حتى يمكن التعاون على حلها من خلال عمل السلطات مجتمعة».

واعتبر الوسمي أن « هناك من يقتات على الواقع، فإذا كان الحوار وآليته لا تعجب، فماذا عندك لتقدمه، ويجيب هو بمقولة محاربة الفساد، وأنا أسأله كيف تحارب الفساد؟».

وأوضح أن» هؤلاء لا يعرفون تصوراً لقضايا الإسكان والتعليم والصحة وغيرها، وخلال منحة الـ 3000 دينار قال أحد النواب كل مواطن يأخذ 25 ألف دينار، وأقول له إن التأمينات تغطي المؤمن عليهم فقط».

وعن أسباب عدم رضاه عن بيان النواب الصادر من ديوان شعيب المويزري، وتعليقه على تعاطي التيارات السياسية وبيانها فيما يخص حكم المحكمة الدستورية، قال الوسمي إنه لا يحجر على حق النواب في الاعتراض أو التجمع.

وقال الوسمي إن من كانوا يعترضون على القيود الانتخابية ويعتبرونها محرفة ومزورة سيعودون إلى الانتخابات بهذه القيود التي يدعون أنها محرفة ومزورة.

وأوضح أننا «نستطيع التعاطي مع الحالة الداخلية لكن لا نستطيع أن نؤثر على معادلة القوة العسكرية في المنطقة وفي العالم، متسائلاً كم أسعار البترول الآن؟ 71 دولارا وهذا أقل من سعر التعادل فهل هذا الأمر يعنينا أم لا يعنينا؟

وأكد ضرورة تركيز الطاقات لمواجهة التحديات الكبرى التي تتعلق بوجود الدولة فهذه هي الأشياء الأساسية، أما الأشياء الأخرى فمن السهل التعامل بشأنها عن طريق تحقيق برلماني وأنه إذا توافقت التيارات السياسية والبرلمانية فيصدر قانون للانتخاب فكل هذه إجراءات للانتخاب ووقتها يصوت المواطن وهو مرتاح لأن صوته سيذهب في محله.

وأوضح أن الجلسة الأولى المقبلة بعد نشر حكم المحكمة الدستورية بالجريدة الرسمية وتشكيل الحكومة ودعوة المجلس للانعقاد، سيكون آخر جدول أعمال لمجلس 2020 هو جدول أعمال الجلسة لكي لا يختلط الأمر على الناس، منوها أن قضية القروض من المجلس المبطل لا يوجد مانع في تناولها مرة أخرى.

تتمات